

مقدمة:

د.نادية مصطفى*

ود.باكينام الشرقاوي**

لا تنقصنا الأفكار، ولكن ينقصنا تفعيل الأفكار في برامج حركة في إطار عملية تغيير استراتيجي. أو كما يقول المستشار طارق البشري: "مشكلتنا ليست في فكرنا، لدينا من الفكر الوضعي والفكر الإسلامي المتجدد ما يمكننا من أن نعرف واقعنا جيدًا وأن نطرح له الحلول الممكنة، مشكلتنا ليست في الذهن. نحن لسنا حمقى ولا متخلفين، مشكلتنا أساسًا في أذرعنا التي لا تعمل جيدًا وأرجلنا التي لا تسير جيدًا، مشكلتنا كلها حركية أساسًا، تتعلق بالقدرة على التنظير والقدرة على التحريك من أجل أهداف نحن نعرف كيف نضعها ونضعها بشكل جيد وما يوافق مصالحنا المستقبلية معنويًا وماديًا أيضًا. المشكلة أننا عاجزون عن الحركة، ومشكلتنا سياسية أساسًا وليست فكرية، وتنظيمية أساسًا وليست شيئًا آخر".¹

لعل الكلمات السابقة تعبر ببلاغة واختصار عن سبب وهدف المؤتمر المصري. حيث لخصت هذه الكلمات باقتدار أهم ما تحتاجه هذه الأمة ألا وهو كيف تتم صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج حركة انطلاقًا من رؤية فكرية كلية، فاقتقاد الفكر الاستراتيجي بمراحله المختلفة، خاصة التنفيذية الحركية منها يعد من أخطر معوقات النهضة؛ وكانت مبادرة تكوين "المؤتمر المصري" خطوة على هذا الطريق.

ولقد بدأت فكرة تكوين المؤتمر المصري للنهوض في الأشهر الأولى التي تلت قيام ثورة 25 يناير 2011 سعيا لتحقيق أهداف طموحة تتعلق بمستقبل الوطن وإعادة بنائه حضاريا. ولاختيار الاسم دلالاته حيث يستدعي هذا أجواء انعقاد المؤتمر المصري إبان ثورة 1919 عاكسًا هموم الجماعة الوطنية المصرية وآمالها في مطلع القرن الماضي، لحظة أخرى سابقة لفوران المجتمع المصري وطوقه لتغيير واقعه البائس.

* أستاذ غير متفرغ ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات السياسية، ومدير أسبق لمركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات سابقًا.

** أستاذ النظم السياسية المقارنة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة. ومساعد رئيس الجمهورية الأسبق.

¹ المستشار طارق البشري، المحاضرة الختامية للمؤتمر، في: نادية مصطفى، د.إبراهيم البيومي، د.باكينام الشرقاوي (محررون)، مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن، (أعمال مؤتمر دولي عقد بمقر الجامعة العربية 19-21 أكتوبر 2009 بالتعاون بين: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ومجلة حراء، ووقفية البحوث الأكاديمية والإنترنت التركية)، القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر، 2011، ص ص 454-455.

فلقد فتحت الأشهر الأولى من الزخم الثوري منذ 25 يناير الباب أمام أمل التغيير الكبير في مصر، ليس التغيير على المستوى السياسي أو الاقتصادي فحسب، وإنما التغيير الشامل للوجهة المصرية والموقف من الذات والعالم. حيث مثلت 25 يناير محطة تاريخية تفتحت فيها ينابيع الامل التي جددت حماسة مفكرى ونشطاء الامة للعمل على تقديم اجابات ناجزة عملية عن أسئلة كبرى لطالما تم طرحها، ولطالما ظلت بلا اجوبة أو بلا قدرة على حل ما تطرحه من مشاكل على الارض رغم العلم بممكن المرض. كانت 25 يناير لحظة فارقة لإجابة أخرى جريئة وصريحة عن سؤال: النهوض والتجدد الحضاري. فقد تطلبت لحظة بزوغ الربيع العربي ومرحلة صعوده الأولية صياغة رؤية لأسس التجدد الحضاري، رؤية تبين كيف يمكن تحية كوابح مسيرة النهوض من جهة، ودفع عجالات تقدمه من جهة أخرى، والانتقال من الأسئلة الجامعة إلى الأجوبة المجمعمة، ومن حديث النظريات الكلية إلى برامج العمل الجزئية، مع إدراك أهمية الربط بين هذه الجوانب في نسق حضاري متناغم.

وفي هذا السياق الثوري مفتوح الآفاق أمام التغيير، كان لابد لمركز الحضارة للدراسات السياسية أن يواكب الأحداث ويطور ويوسع من دوائر عمله الفكري. فهذا المركز يعمل منذ 1997 في مجال البحث لتأسيس وتفعيل منظور حضاري للظواهر الاجتماعية، وفي قلبها الظاهرة السياسية، استكمالاً لعطاء مدرسة المنظور الحضاري الإسلامي للعلوم السياسية. إلا أن عمله في الإطار البحثي والمعرفي كان من الضروري أن يتطور مع قيام الثورة، ويتجه لتفعيل التراكم الفكري والمعرفي الذي تم تحقيقه لعدة عقود، استكمالاً لجهد هذه المدرسة ولجهد مركز الحضارة في تأسيس المنظور الحضاري. والذي انطلق من مرجعية إسلامية إلا أنه يعطي مبدأ شمولية وتكامل أبعاد الظواهر الاجتماعية ومنها الشرعية والسياسية بالطبع. وبالاسترشاد بدراسة تقييمية تقويمية قام بها المركز لما كتب خلال الخمسين عامًا الماضية عن مشروعات النهوض سواء من منطلق قومي عربي أو من منطلق إسلامي¹، فقد وُجد ان أهم المسالب هي: غياب التفعيل وفق برنامج حركة واضح في اطار استراتيجية كلية للتغيير، بمعنى أننا ظللنا أسرى الأفكار، بدون قدرة ملموسة على تفعيلها على النحو الذي يحقق النهوض وصولاً إلى نهضة حضارية مأمولة، وليس مجرد إصلاح سياسي أو مجتمعي محدود.

¹ د.نادية محمود مصطفى: نحو بناء مشروع استراتيجي لنهوض حضاري وسطي .. دراسة استكشافية في مشروعات نهضة الأمة، في: أ.د.نادية محمود مصطفى، د.هبة رءوف عزت (محرران)، مشروع النهوض الحضاري ونماذجه التطبيقية، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الخرطوم: منتدى النهضة والتواصل الحضاري، 2011. (الجزء الأول من الكتاب).

وفي سعيه للوفاء بمتطلبات التفكير الاستراتيجي، حرص مركز الحضارة للدراسات السياسية على أن يشارك في نتائج أعماله علماء أكاديميين، ومفكرين، وناشطين حركيين؛ لكي يحدث ذلك التوازن وذلك التواصل ما بين الفكر والعلم من جهة، والعمل والحركة من جهة أخرى. إنها المهمة التي تتعلق بالوصل بين العلم والحركة أو بين النظر والعمل أو بين مراكز الأفكار و قضايا المجتمع على أرض الواقع.

وهكذا ارتبطت فكرة تطوير أداء المركز البحثي بصناعة السياسات العامة، فظهرت فكرة تكوين "المؤتمر المصري للنهوض" كأحد آليات تطبيق هذا المنحى وتفعيله¹.

ولقد تأسس المؤتمر المصري للنهوض على قاعدة العمل الفكري الجماعي الساعي لطرح رؤية تكاملية للنهضة المصرية تتأسس على الربط العضوي بين مستويات عدة: الرؤية الكلية، والفكر الاستراتيجي، والسياسات العامة، والبرامج التنفيذية. فالأمل كان معقوداً على استغلال فرص التغيير إبان الثورة المصرية لتدشين عملية تغيير مدروس يتم فيها تلافي أخطاء العشوائية ومعالجة أمراض هيكلية مثل الفساد. ويطرح المؤتمر المصري محاولة لمواجهة الإشكالية المزمنة المتعلقة بالعلاقة المأزومة دوماً بين ما هو مخطط ومفترض له أن يكون وبين ما حدث بالفعل على الأرض. أي باختصار الفجوة الشاسعة بين ما يجب أن يكون وبين الواقع المتحقق، تلك الفجوة الموجودة في كل المجتمعات الإنسانية بدرجات متفاوتة، إلا أنها وصلت حد التناقض شبه التام في حالة التجارب العربية وعلى رأسها الخبرة المصرية.

ومن ثمّ مثلت فكرة هذا المؤتمر خطوة دالة في طريق معالجة الإشكاليات الكبرى التي لطالما عانت منها الأمة، وذلك عبر التجسير ما بين الثنائيات الكبرى التي حكمت العقول العربية (المصرية أيضاً بالطبع) ولجمتها لفترات طويلة، وهو التجسير الذي يمثل جوهر فكر المدرسة الحضارية وعامود فلسفة أعمال هذا المؤتمر.

وتتجلي غاية هذه الفكرة وأهدافها في محاور رئيسة، هي كالتالي:

أولاً: استعادة مفهوم العلم النافع الذي كان لقرون طويلة سابقة هو قاطرة نهضة الحضارة الإسلامية وتفوقها، وذلك عبر الربط العضوي بين العلم والواقع، بين الفكر والحركة، لتفعيل الرؤى النظرية بتحويل النظريات إلى استراتيجيات ناجحة على مستوى التطبيق. أي باختصار الخروج من أطر التنظير - التي هي ضرورة لا غنى عنها - إلى رحاب التفعيل - الذي لا تنهض أمة بدونه - فمن أصعب الإشكاليات عدم ترجمة الفكر لحركة منظمة واعية؛ فمن الضروري

¹ لمزيد من التفصيل في هذا الصدد انظر ملاحق هذا الكتاب: ملحق (1) المستوى المرجعي والتأسيسي: ورقة عمل: مخطط تطوير العمل على المستوى الاستراتيجي في مركز الحضارة للدراسات السياسية (أول مارس 2012 - أول سبتمبر 2013) اتصالاً بالمؤتمر المصري للنهوض الأول.

التحام الرصيد الفكري الحضاري مع أرض الواقع ومشكلاته، وإيجاد آليات لتفعيل الفكر عبر مؤسسات مجتمع مدني أو لصناع القرار، أو للمنتمين لتيارات وحركات إسلامية والأحزاب، أو غيرهم.

ثانيًا: الربط بين الجزئي والكلي وبين مجالات التغيير. فمن واجب الوقت ليس فقط بناء تصورات استراتيجية كلية شاملة للتغيير والإصلاح، بل الأهم ربطها بالإصلاح في كل قطاع على حدة. فإلى جانب ضرورة امتلاك رؤية كلية لكل ملف، لا بد من تسكينها في الرؤية الحضارية الأعم، بحيث تتم في اتجاهين من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، وبالتنسيق والتكامل البيني فيما بين القطاعات المختلفة. فالمطلوب ليس فقط الجمع بين الجزئي والكلي، ولكن ما بين الأجزاء المختلفة المكونة للبناء الحضاري الشامل. بمعنى أنه كثيرا ما يتم الحديث عن التغيير السياسي بمفرده، وكذلك بالنسبة للتغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي، ذلك كما لو كانت مجالات التغيير منفصلة، وهو خطأ استراتيجي فادح تزداد خطورته عندما يتصل بالمرجعية الإسلامية في عملية التغيير، فيتحرك العمل السياسي من مرجعية إسلامية منفردًا عما يسمى الإصلاح الديني أو الدعوي أو التربوي أو الإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي. وتظهر المشكلة أيضا في الحديث عن عملية النهوض والتغيير بالداخل بمنأى عن الخارج، أو في تحويلها لعملية نخبوية وليست عملية مجتمعية ممتدة قطاعيا وزمانيا، أو في اقتصرها على تغيير مؤسسي وليس تغيير قيمي. فمن الأهمية بمكان السعي للتكامل بين السياسي والمعرفي، بين الديني والاجتماعي. فاستمرار قطاعات التغيير منفصلة غير متصله كان -وما زال- أحد الأسباب الرئيسة في تجدد حال واقعا المأزوم.

ثالثًا: الربط بين الماضي والحاضر، عبر محاولة إحداث تراكم علمي للاستفادة من مختلف الجهود السابقة والمعاصرة في تصور رؤية متكاملة للإصلاح في كل ملف، لا تكرر ما سبق بقدر ما تبني عليه، ولا تتكرر مع ما هو مطروح من جهود أخرى مواكبة، بل تتسق معها. فمن الخطأ التصور بأننا نخترع العجلة، فلا بد أن نستفيد من الخبرات السابقة في إنجازاتها المتحققة لنراكم عليها وفي إخفاقاتها المتكررة لننتعلم منها. كما يرتبط بمسألة التراكم الفكري مسألة الانفتاح على التجارب العربية والعالمية والتعلم من دروسها سواء سلبياتها أو إيجابياتها.

رابعًا: تبني نهج الإصلاح وصولا إلى إحداث تغييرات كبرى (ثورية) على الأمد المتوسط والبعيد. حيث احتوت غالبية الدراسات المطروحة رؤى للتغيير الإصلاحي المدروس المبني على التعامل مع مثالب الواقع الحالية بشكل تدريجي، حتى وإن اختلف المدى الزمني لكل برنامج عمل في كل ملف تمت مناقشته. فقد عكس المؤتمر روح المزج بين الإصلاحي والثوري التي

كانت موجودة -في تلك اللحظة- لدى قطاعات من النخب الفكرية المصرية خاصة الإسلامية منها.

ولتحقيق تلك الرؤية الشاملة التي تدشن على أساسها " المؤتمر المصري " اعتمد مركز الحضارة للدراسات السياسية آليات محددة لتنظيم أعمال هذا المؤتمر، عبر جهد مؤسسي تشكلت في إطاره عدة هياكل تعكس الحرص على تحقيق تكامل مستويات الحركة المتعددة السابق الإشارة إليها، والتنسيق بين مستويات الإصلاح ومجالات العمل والتخصص، وتقديم خبرة الجمع بين مجالات العمل المدني، والعمل الفكري، والعمل البحثي، والعمل التطوعي، والعمل الإعلامي، والعمل السياسي، في محاولة لطرح إجابات مدروسة حول كيف يمكن إحداث التغيير في مصر؟

وكان لابد لمحطة نهائية تصب فيها محصلة هذا التفاعل، ومن هنا كانت فكرة عقد مؤتمر، وكان لعنوان المؤتمر دلالاته الحضارية: "دولة قوية ومجتمع مشارك" بمعنى ضرورة تكامل الدولتي مع الشعبي، أو الرسمي مع المجتمعي من أجل زيادة فرص نجاح عملية النهوض. فلقد تشكلت مجموعات عمل المؤتمر المصري على ثلاثة أبعاد، استنادا إلى قواعد ثلاثة رئيسية، قامت عليها رؤية المؤتمر، وهي كالتالي:

أولها: قاعدة أنه عمل فكري بحثي ولكنه أيضا استراتيجي. ولذا تكون مجلس الأمناء، وضم عدد من كبار المفكرين والشباب الواعد الذين يجمعهم المنظور الحضاري الإسلامي. ويمثل مجلس الأمناء المرجعية والقيادة الفكرية فيما يتعلق بالكليات والرؤى العامة والقضايا الكبرى، وتقديم استشرافات لمستقبلها. وعقد المجلس ما يقرب من عشرة اجتماعات دورية للتحضير لانعقاد المؤتمر المصري الأول باعتباره مؤتمراً تأسيسياً استراتيجياً. وتلخصت مهمة مجلس الأمناء الرئيسية في صياغة رؤية مرجعية حضارية للنهوض¹، يتم فيها طرح الملامح والاتجاهات الكبرى للحركة النهضوية لمصر. وأن يكون مجلس الأمناء بما يمثله من مرجعية وقيادة فكرية -فيما يتعلق بالرؤى الكلية والقضايا الكبرى- مشخصاً حالها مستشرفاً مستقبلها موجهاً -إن استطاع- ومرشداً لمساراتها. ومن ثم يعمل على تقديم التصورات الحضارية وتحديد الأصول المعرفية للنموذج النهضوي المأمول.

لقد مثل عقد هذا المؤتمر المرحلة الأولى من مشروع المؤتمر المصري للنهوض (فهو المؤتمر الأول والذي كان مزعماً استكمال حلقاته بمؤتمرات لاحقة مكمله لكن تطور الأحداث في الواقع المصري قد حالت دون ذلك)، وقد وقع الاختيار على الإصلاح الديمقراطي (الإصلاح

¹ انظر ملاحق هذا الكتاب: ملحق (1) المستوى المرجعي والتأسيسي: الرؤية التأسيسية للمؤتمر المصري: مخرج اللقاءات والاجتماعات التأسيسية لمجلس الأمناء والخبراء .

المؤسسي مدخلا) ليكون نقطة الانطلاق. ومع البدء بالجزء المؤسسي الديمقراطي كان أيضًا الوعي بضرورة ارتباطه بإطار إصلاح مجتمعي واسع النطاق وأطول مدى. ويعرض هذا الكتاب لأعمال المؤتمر المصري الأول للنهوض (دولة قوية ومجتمع مشارك) الذي كان انعقاده مواكبًا مع وصول أول رئيس مصري مدني منتخب انتخابًا حرًا ديمقراطيًا لسدة الرئاسة، وبالتالي عكست أوراقه ونقاشاته تلك الحالة المعنوية العامة التي كانت سائدة في تلك الآونة والتي دفعت ببعض مفكرى وناشطي مصر لتقديم إسهاماتهم العلمية والعملية لتصوير كيف ينهض هذا الوطن بادئين بستة ملفات حيوية اعتبروها على قمة أولويات أجندة التغيير التي كانت مرتقبة في تلك الأيام. ولذا جاء اختيار هذه الملفات بعينها باعتبارها خطوات أولية ولازمة للبدء في الإصلاح الديمقراطي (الإصلاح المؤسسي مدخلًا).

وثانيها: قاعدة تحويل الفكري والاستراتيجي إلى سياسات محددة وبرامج عملية، وقام بالعمل عليها مجلس الخبراء، وذلك عبر الإشراف على إعداد المنتج النهائي لأعمال المؤتمر في شكل أوراق سياسات تفصيلية خاصة بكل ملف من ملفات الخبراء؛ وتكون هذا المجلس من الخبراء المتخصصين في المجالات الست سواء من أصحاب الخبرات العلمية أو العملية، وكانت مهمته تتعلق بتطوير وصياغة برامج للتغيير في كل قطاع. كما يقوم بالإشراف العام والمراجعة والتنسيق بين فرق العمل من خلال المنسق العام للمجلس.

وانضوى تحت مجلس الخبراء ست فرق متخصصة، تختص كل منها بالملف المطروح للنقاش في هذا المؤتمر، ويتكون الفريق الواحد من خبير مشرف على الملف يساعده اثنان أو ثلاثة باحثين مساعدين.

وثالثها: قاعدة التسويق السياسي والمجتمعي لأعمال القاعدتين السابقتين، وصولًا إلى دوائر أوسع على مستوى الرأي العام والمجتمع المدني وصناع القرار. وكانت تقوم عليها لجنة إعلامية هدفها إيصال المنتجات الفكرية للمؤتمر إلى آخرين للاستفادة والتفعيل والتشغيل. ومثل هذا المستوى إضافة مهمة على النمط السائد لمؤتمراتنا العلمية عبر العمل على إيصال منتجاته الفكرية إلى آخرين للاستفادة والتفعيل والتشغيل وإلا سيظل عملاً بحثيًا تقليديًا.

وبذلك تم تخطيط أعمال ملتقى "المؤتمر المصري" بشكل متزامن ومتكامل على مسارين: مسار بناء الرؤية الحضارية الكلية الشاملة والممتدة، ومسار إيجاد منصات حوارية حول برامج الحركة الأنوية العاجلة (يرتبط بالحدث وما يستجد).

وجاءت أعمال المؤتمر المصري: "دولة قوية ومجتمع مشارك: مدخل الإصلاح المؤسسي".

تشمل ستة ملفات رئيسة على النحو التالي:

"أولها ملف مكافحة الفساد في البيروقراطية المصرية، وذلك في ورقة سياسات تحت عنوان "إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحقيق نزاهته".

ثانيها ملف إصلاح جهاز الشرطة المصري، وذلك في ورقة سياسات تحت عنوان "المؤسسة الأمنية (الشرطة) في مصر وتحديات الإصلاح".

ثالثها ملف تمكين قطاع مهم من المجتمع المدني، وذلك عبر ورقة سياسات تحت عنوان "حول إصلاح العمل الأهلي"، ومداخلة حول ضرورة رفع هيمنة الدولة على الأوقاف.

رابعها ملف الإعلام وكيفية حماية مهنيته وحرية، وذلك في ورقة سياسات تحت عنوان "تحو إعلام مستقل ومسئول".

خامسها ملف البرلمان وكيفية تفعيل دوره، وذلك في ورقة سياسات تحت عنوان "إصلاح مؤسسة البرلمان: التحديات والمرتكزات والسياسات".

سادسها ملف تطوير المحليات، وذلك في ورقة سياسات تحت عنوان "إصلاح النظام المحلي في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير".

وجميعها ملفات محورية وأساسية من حيث كونها من المتطلبات الأولية -أو بمعنى أدق شروط لازمة- لإنجاح عملية التحول الديمقراطي الوليدة في مصر في تلك الأثناء والتي كانت المكتسب الأول والأهم لثورة يناير 2011.

ومن ناحية أخرى، تلك الرؤية الجامعة بين التنظير والتطبيق أو بين الفكر والعمل. ولذا كان عرض ومناقشة ورقة السياسات الرئيسية الخاصة بكل ملف يتم على أكثر من مستوى: 1- مستوى الرؤية الكلية لإصلاح المجال محل النقاش يقدمها الخبير المتخصص رئيس فريق العمل في ذلك الملف، 2- مستوى مسارات التنفيذ المقترحة يعرضها أحد الباحثين المساعدين، 3- مستوى ربط الرؤى المطروحة النظرية منها والعملياتية بخبرات الجهات المختلفة التي لها باع في محاولات تغيير وإصلاح الملف المعني في كل جلسة، وهو ما يتوفر من خلال رسم خريطة للجهود السابقة في هذا المجال سواء من قبل مؤسسات أو في شكل مبادرات. وبذلك كان الحرص على إحداث التناغم بين الفكر والحركة، خاصة فيما يتعلق بالدستور الجديد -دستور 2012 وقتها- الذي كانت مناقشاته تدور في وقت الإعداد للمؤتمر المصري، فلذلك تم صياغة بعض المقترحات الدستورية للمساهمة في إصلاح تلك الملفات دستورياً¹.

وقد بدأ المؤتمر المصري الأول للنهوض فعالياته بيومه الافتتاحي الذي كان حافلاً بمداخلات ومشاركات رموز من مفكري وعلماء وناشطي الحركة الوطنية المصرية تناولوا خلالها عدة محاور تمهيدية وتأسيسية مهمة تمثلت في: المؤتمر المصري للنهوض: الفكرة والهدف

¹ راجع في ملاحق الكتاب: ملحق (4): المقترحات المقدمة إلى اللجنة التأسيسية لدستور 2012 للملفات السنة.

والرؤية، ثم لماذا المؤتمر المصري الآن؟، ثم بيان ركائز مجتمعية في قلب النهوض، ثم اختتم الافتتاحي بمحاورة مع المفكر المؤرخ الوطني المستشار طارق البشري حول الجماعة الوطنية بين الثورة والإصلاح. حيث اشتملت تلك المحاور على ما يلي:

جلسة أولية تمهيدية مهمة، فتحت النقاش بأفكار كبرى تتعلق بـ: **المؤتمر المصري للنهوض: الفكرة والهدف والرؤية**: فأكد د.سيف الدين عبد الفتاح خلال مداخلته حول فكرة المؤتمر وأهدافه على أن سفينة الوطن تحتاج لمراكز فكر وبحث ذات رؤية حضارية تنموية مستقبلية تُوصل بين مسيرة فكر المدرسة الحضارية -التي استعرضها فيلم تسجيلي قصير بدأ منه المؤتمر أعماله- وبين خبرة مشروعات النهوض الحضاري عبر تاريخ وطننا وأمتنا المعاصر؛ لأجل تجنب العثرات السابقة والحالية (كالاقتصار على الفكر دون الحركة، أو الفصل بين الأبعاد المختلفة للنهوض، أو الاقتصار على دور النخب دون الوعي بضرورة تفعيل دور تشاركية المجتمع...).

ثم في حديثها "نحو رؤية مرجعية للنهوض"، قامت د.نادية مصطفى بالتركيز على محورين: أولهما خبرة مشروعات النهوض الحضاري عبر تاريخ الأمة وماذا تقدم لنا من دلالات وخبرات، وثانيهما كيف على ضوء هذه الخبرة وهذه الدلالات نستطيع أن نصوغ رؤية للنهوض الحضاري تمثل مرجعية للنهوض الحضاري والبوصلة التي يمكن أن نهتدي بها ومن خلالها لوضع الاستراتيجيات وبرامج الحركة.

أما لماذا المؤتمر المصري الآن؟ فقد استعرض بعض من السادة أعضاء مجلس أمناء المؤتمر خلال هذا المحور ملامح النقاش العام المفعم بالحيوية والأمل الذي ملأ أجواء مصر سياسياً، وبالتبعية أكاديمياً أيضاً في تلك الفترة. فتحدث فضيلة الشيخ جمال قطب عن معنى المؤسسية من خلال التراث الإسلامي. وقام د.سيد دسوقي بالحديث عن عمليات وآليات ومفاصل التنمية الحضارية، وأشار إلى الاحتياج لعلم منبثق من احتياجات الذات. وحددت د.ناجية عبد المغني بعض القيم التي يجب أن تكون سارية في أي عملٍ تغييري، وألا تكون عملية تغيير مادية فقط. وتحدث أ.محمد منصور عن الروح والصبغة التي يجب أن يكون عليها هذا العمل في مؤسساته وفي آلياته وفي أدواته وفي منظومة قيمه. وركز د.صلاح الجوهرى على خطورة استدعاء نماذج حكم قد لا تنفع الواقع المصري.

وانتقل المؤتمر إلى ركائز مجتمعية في قلب النهوض فخص منها ركيزتين: "المرأة والثورة" و"آليات تمكين الشباب"، ففي مداخلتها عن "المرأة والثورة"، رفضت د.رباب المهدي، ضيفة المؤتمر وعضو حملة المرشح للرئاسة د.عبد المنعم أبو الفتوح، اختزال المرأة كمرأة وعزلها عن سياقها المجتمعي ونسيجهما الحضاري، وأكدت أن مشاكلها يجب أن تُسكّن في نطاق رؤية كلية

لمشاكل المجتمع ككل، فكانت بذلك -كما لاحظت د نادية مصطفى- تتحدث عن رؤية حضارية لوضع المرأة.

وفي كلمته عن "آليات تمكين الشباب"، انطلق وائل غنيم ضيف المؤتمر من كونه من أصحاب الحركة على الأرض وفي الميدان لا أصحاب فكر ورؤى ونظريات، معتبرا أنه لا يمكن أن يلتقي هذان الجانبان، وهو ما لم يتضح حينما قدم رصداً وتحليلًا معمقاً لمشكلة الفشل في تمكين الشباب، وقام بربطها بمشكلة مزمنة نعاني منها وهي العمل كجزر منعزلة سواء فيما بيننا وبيننا وبين تجاربنا السابقة، مما يجعلنا وفق وائل غنيم نكرر الأخطاء ونرفع نفس الشعارات بلا تطبيق حقيقي، وهكذا أثبت وائل غنيم بمدخلته، ورغمًا عن تحفظه الأول، أن الفكر الحركي لا يقل أهمية عن الفكر النظري.

أما المستشار طارق البشري ففي حوار مع حضور اليوم الافتتاحي للمؤتمر عن "الجماعة الوطنية بين الثورة والإصلاح"، فقد لخص الأزمة الرئيسية التي واجهتها الخبرات الثورية المصرية في الفشل المزدوج: عدم تحقيق لا الاستقلال الوطني ولا الديمقراطية. وفي ثورة 25 يناير رصد أيضًا أن المطلب الديمقراطي تم إحباطه باختزاله في الإجراءات دونما غيرها من قيم ومتطلبات. ولعل المستشار طارق البشري أوجز ببلاغة تلك الإشكالية-المعضلة بقوله إنه من المستحيل أن يكون هناك نظام وطني غير ديمقراطي.

وإذا ما انتقلنا إلى الجلسات الست المتخصصة، فقد ناقش كل منها ملفا بعينه من زاوية المتنوعة من خلال جلسات عمل موازية خلال المؤتمر عرضت خلالها نتائج عمل شهور لمجلس خبراء المؤتمر والباحثين المساعدين معهم عبر أوراق سياسات ومبادرات تفعيل في كل ملف من الملفات الستة المختارة: إصلاح الجهاز الإداري مكافحة الفساد، والأمن وإصلاح جهاز الشرطة، وتطوير شبكات العمل الأهلي، والإعلام، والبرلمان، والمحليات.

ونستعرض تلك الملفات في الكتاب من خلال ثلاثة محاور على نحو ما يلي: المحور الأول الإصلاح في مؤسسات الدولة، ويشمل: أولاً إصلاح الجهاز الإداري ومكافحة الفساد، وثانياً الأمن وإصلاح جهاز الشرطة. أما المحور الثاني الإصلاح في ركائز مجتمعية، فيشمل: أولاً حول تطوير شبكات العمل الأهلي، وثانياً نحو إعلام مستقل ومسئول. ثم المحور الثالث والأخير الإصلاح في مؤسسات التمثيل البرلماني والمحلي: ويشمل أولاً إصلاح مؤسسة البرلمان، وثانياً إصلاح النظام المحلي في مصر.

بالنسبة لملف إصلاح الجهاز الإداري مكافحة الفساد، فبعد عرض أبرز إشكاليات الجهاز الإداري ومنطلقات إصلاحه المقترحة، قامت د.غادة موسى في ورقة السياسات المقدمة بعرض

إطار مؤسسي مفصل لمكافحة الفساد المستشري في الجهاز الإداري المصري، والمفيد أن هذا التصور جمع بين تطوير ما هو قائم وإنشاء ما هو جديد باقتراح إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

أما عن ملف الأمن وإصلاح جهاز الشرطة، فقد عرضت الورقة لملامح الحالة المصرية من حيث المسارات الدستورية والقانونية والإدارية والوظيفية، وصولاً إلى عرض التجارب الأخرى في المحيط العربي والدولي الدالة بالنسبة لنا، ثم تقديم خريطة للمبادرات المختلفة المقدمة لإصلاح قطاع الشرطة المصرية. وقد أثبتت هذه المبادرات إمكانية التلاقي بين الرؤى الحقوقية للمنظومة الأمنية والرؤية الواقعية، بما يعد رسالة لكل من كان يرى استحالة الجمع بينهما. وفي هذا الملف بالذات ربما من الضروري التنويه إلى أن استخدام لفظ "إصلاح" مرهون بالرؤية الإصلاحية التي قام عليها هذا المؤتمر والتي عبرت عن رؤية تيار فكري وسياسي هيمن عليه التوجه الإصلاحي عند تحديده لاستراتيجية التغيير الأولى بالاتباع، وهو الاتجاه الذي اكتسب التحفظ عليه وجاهة ومصداقية -لا يمكن إنكارها- بعد 3 يوليو 2013 وعودة ممارسات الشرطة المصرية القمعية منذ ذلك الحين. وربما تصدق هذه التحفظات أيضاً على باقي الملفات بدرجات متفاوتة، إلا أن أجهزة الأمن والحاجة الماسة إلى إعادة هيكلته تظل هي المتصدرة في هذا الشأن. ويحضرنا هنا المناقشات التي كانت تدور في اجتماعات الفريق المختص بهذا الملف أو لقاءات مجلس الخبراء، حيث كانت دوماً الآراء تختلف بين القيادات الشرطية السابقة التي ترى أن الأمر لا يتعدى الحاجة للإصلاح التدريجي الهادئ بينما الآراء من خارج الجهاز ترى الأمر يحتاج إلى تطهير وإعادة هيكلة جذرية. وتبلور في الوسط رأى ثالث يدرك الحاجة لتثوير منظومة الأمن، ولكنه رأى أنه من الحكمة التعامل مع هذا الملف بالقدر الذي يسمح بإنفاذ التغييرات المطلوبة، ولكن دون استثارة مقاومة من داخل الجهاز لا تحمد عواقبها على استقرار الوطن.

إذا ما انتقلنا إلى ملف تمكين المجتمع المدني، فقد قدم د.مجدى سعيد ورقة خلفية طرح فيها أن القضية الأساسية في إصلاح العمل الأهلي المصري هي قضية التحرير من خلال إحياء المجتمع المصري بإحياء تنظيماته الأهلية المعبرة عنه. وأشار إلى أن أهم مثالب النمط السلطوي للحكم في مصر هو تضائل هامش الاستقلال النسبي للمجتمع عن الدولة. ولذا أضحي من الضروري عقب ثورة يناير إطلاق الحرية لجميع التكوينات الاجتماعية لتعبر عن نفسها في تنظيمات أهلية حرة لا تخضع إلا للرقابة المالية (شأن سائر مؤسسات الدولة) وللقانون المدني، وهو ما يعنى مراجعة شاملة لكافة نصوص الدستور والتشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بالتنظيمات الأهلية: كالأوقاف، والتعاونيات، والجمعيات، والنقابات، والاتحادات...، كما حدد المبادئ الدستورية والتشريعية التي يجب مراعاتها. وقدم عدة توصيات منها تأسيس كيان يقوم بمهمة التطوير الدائم للقطاع الأهلي، في إطار مفهوم الحوكمة بدلاً من ترك التنظيمات الأهلية

إما للخبرات غير المنتظمة وغير المتطورة أو للتدخل الأجنبي في تمويل وتطوير وتدريب ومن ثم اختراق التنظيمات الأهلية. بالإضافة إلى ذلك، قدم مجموعة مهمة من التوصيات الأخرى المتعلقة بزيادة الوعي وتشجيع منظمات العمل الأهلي بطرق مختلفة اقترح عدد منها في ورقته، ومن أهمها اقتراحه بإنشاء جامعة متخصصة في العمل الأهلي تضم كليات للأوقاف، والتعاونيات، والنقابات المهنية والعمالية، والمؤسسات والجمعيات الأهلية، بحيث تقوم هذه الجامعة بمهمة البحث والتعليم لإخراج كوادر متخصصة في إدارة مؤسسات العمل الأهلي، ويلحق بهذه الجامعة مركز للتدريب وآخر للتوثيق والتأريخ، على أن تضطلع تلك الجامعة بالتعاون مع الكيانات الأهلية المتخصصة.

وبالنسبة لملف الإعلام الشائك، فقد أشار أستاذ هشام جعفر إلى خطوة تأخر عملية الإصلاح في هذا المجال؛ واقترح أربعة مسارات رئيسية: قيام رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، وإنشاء الهيئة المنظمة للإعلام السمعي البصري، وإصلاح اتحاد الإذاعة والتلفزيون وتحويله لنمط الخدمة العامة، وتشجيع المجتمع الأهلي على المبادرة بإنشاء مؤسسات الرقابة المجتمعية على الإعلام. ولكنه أكد على احتياج هذه المسارات إلى إرادة سياسية داعمة لمواجهة الضغوط الداخلية بين أبناء المهنة وداخل المؤسسات الإعلامية ذاتها، والجهات الأخرى من شبكات المصالح وبعض قطاعات الجمهور، واحتياجها أيضا إلى إدارة قوية، مع ضرورة الإصلاح من أسفل أي عبر عملية حوار ممتد على مستويين: بين أبناء المهنة ومع المجتمع، مع مراعاة الوصل والفصل بين مستويات الإصلاح. وإذا كان المطلوب النظر في منظومة الإعلام السمعي البصري منفصلاً عن الإعلام المكتوب، فلا بد كذلك من فصل الإعلام العام عن الخاص، مع ضرورة إعادة نظم هذه المسارات في المستوى الأعلى خاصة التشريعي والمهني ورفع الكفاءة. وهذا يتطلب امتلاك رؤية شاملة لعملية إصلاح الإعلام ككل يمكن أن تقوم بها وتضطلع بصياغتها "الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام".

وفيما يخص ملف تفعيل البرلمان، فيُعد إصلاح مؤسسة البرلمان قطب الرchy في عملية التحول الديمقراطي؛ حيث يأتي البرلمان في صدارة عملية بناء المؤسسات الدستورية المطلوبة والذي يحتاج إصلاحا جذريا وتطهيرا شاملا. وبعد رسم ملامح واقع عملية التشريع بإطارها للقانوني وتحدياتها، قدم د. خليل مرعي اقتراحات لإصلاح وتغيير اللاتحة المنظمة لدولاب العمل داخل البرلمان، والتدابير اللازمة للنهوض بصلاحيات البرلمان ووسائل ممارستها، كما تطرق إلى سبل تحسين وتطوير الأجهزة البرلمانية والتنفيذية للبرلمان. حتى أنه أشار إلى القيم السلوكية المطلوب تشجيعها لتفعيل دور البرلمان بشكل حقيقي. وقد احتوت ورقة العمل على مقترحات تفصيلية للتطوير المؤسسي للأجهزة البرلمانية الرئيسية لمجلس الشعب ولتطهير وإعادة هيكلة

الجهاز التنفيذي للبرلمان، واختتمه بمشروع مقترح بإنشاء الأكاديمية العربية للدراسات البرلمانية وحقوق الإنسان.

أما عن ملف المحليات، فقد أكد د.صالح الشيخ في ورقة السياسات المقدمة منه على أن إصلاح المحليات هو نقطة الانطلاق الأولى في إعادة بناء الدولة المصرية. ورأى أن نقطة البدء هي إصلاح الوضع الدستوري للنظام المحلي، بحيث تتم تغطية النقاط الخاصة بالمحافظ وتوزيع الاختصاصات وتزويد السلطات المحلية باختصاصات أصيلة من خلال النقل وليس التفويض، واقتصار التفويض على الاختصاصات التي ستبقى للحكومة المركزية في حالة رغبتها الاستعانة بالسلطات المحلية في تنفيذها. ويتم تفويض الاختصاص المركزي بالأموال اللازمة له حيث لا اختصاصات بدون تمويل. من ناحية أخرى أكد على أهمية الإرادة السياسية في تطبيق الإصلاحات المطلوبة على النظام المحلي وأن يترافق ذلك بنظام معلومات محلية جديد وبناء القدرات المؤسسية والبشرية للمحليات.

وفي ختام أعمال المؤتمر لخص المستشار محمد فؤاد جاد الله أهم تحديات تلك الفترة وسبل مواجهتها مصنفاً إياها إلى أربعة مستويات: التحديات العاجلة التي مثلت ألغاماً قابلة للانفجار مثل قيام المجلس العسكري بالتشريع، وتشكيله جمعية تأسيسية للدستور، والتحديات الداخلية الملحة كقضايا المواطنة والأمن والبطحة والفقر، والتحديات الإقليمية مثل التطورات الأوضاع في ليبيا والسودان وسوريا، والتحديات الدولية والعالمية كاستقلال مصر عن التبعية للخارج.

وعند صياغة الاتجاهات العامة وخلصات أعمال المؤتمر التي يمكن البناء عليها، أمكن تحديد عدد من النقاط، ومن أهمها: ضرورة تخطي الثنائيات والاستقطابات، حيث يجب التمييز بين هذه الثنائيات (السياسي/الإداري، القانون/ المصلحة السياسية والإدارية، المركز/ الأقاليم، الداخل/ الخارج) لا لفصل بينها وإنما لنعرف كيف تتكامل. لاسيما أن الأمة المصرية في العام الأول للثورة قد استنزفتها الخلاف حول الكليات، بينما هناك خطورة في التفاصيل عند التنزيل في برامج. كما أن تفعيل دور المجتمع أصبح ضرورة لا غنى عنها. ولا بد من إدراك عدم إمكانية الفصل بين ثقافة المؤسسة وأدائها، ولذا فإن تكرار الاقتراحات بإنشاء مؤسسات جديدة من المفترض أن يكون مصحوباً بتصوير حول كيفية إدارتها وتقليص تلك الفجوة بين القوانين الحاكمة لها وأنماط السلوك الفعلية السائدة داخلها. كما تم الاتفاق على أن عدم المساواة في الرواتب يعد أحد أهم مشاكل كافة القطاعات. ومن ناحية أخرى، فإن البحث عن استقلالية الأجهزة عن الدولة لا بد أن يواكبه أيضاً العمل على استقلاليته عن المصالح الخاصة. ذلك بالإضافة إلى إشارة كثير من الخبراء إلى أهمية الإصلاح من داخل المؤسسة. واستخلص غالبية المشاركين أهمية

حماية الظهير السياسي، حتى لا تتسف الأعمال عقب إنجازها، خاصة وأن المسار السياسي مفخخ.

وكان من المفترض تغيير أعضاء مجلس الخبراء حال الإعداد لكل مؤتمر بحسب الملفات المختارة للنقاش في كل مرة، إلا أنه لم يعقب المؤتمر المصري الأول جولات أخرى نتيجة عوامل عدة خرجت عن يد القائمين عليه.

وبشكل عام، ترجمت أعمال المؤتمر حالة هيمنة السياسي -بمعناه الضيق السلطوي وليس بمعناه الحياتي الأشمل- على النقاشات في غالبية الجلسات. وهو الاتجاه المهيمن على الجدل العام المصري في تلك الفترة، والذي اكسبته توترا مضاعفا، فكانت هيمنة السياسي على الأكاديمي عنوانا رئيسيا لحوارات المؤتمر. حيث سيطرت تطورات الأحداث السياسية على الأسئلة والتعليقات التي دارت حول مشاكل صياغة الدستور وإجراءات الانتخابات والاستفتاءات، مع انعكاس الاستقطاب العلماني-الإسلامي بشكل جلي عليها. فالعقل المصري كان وما زال موجها لإجراءات السياسة المتعلقة بالسلطة وليس بالسياسة المتعلقة بتسيير حياة الناس اليومية، أي السياسة كسلطة وليس كإدارة، كتوجه وليس كممارسة، وكإجراء وليس كقيمة.

ومع اعتبار "المؤتمر المصري" كياناً وملقى لركائز التفكير الاستراتيجي الثلاثة المتكاملة: الأكاديميا، والفكر، والحركة. وفي هذا السياق، جاء هذا المؤتمر في إطار السعي لبلورة استراتيجية للتغيير معبرة عن المدرسة الحضارية الإسلامية التي تقوم على التجسير بين كثير من الثنائيات الموروثة المفروضة على أمتنا لعقود طويلة، تلك المدرسة الفكرية التي تفتتح على الخبرات العلمية والعملية المتخصصة في مجالات النهوض المتنوعة ومن كافة التيارات الفكرية المختلفة. وهو الانفتاح والرغبة في التعاون الذي -للأسف- كثيرا ما كان يتم مقابلته بالفتور، ويصل أحيانا لدرجة النفور، إن لم يكن الرفض، من جانب كثير من أتباع المدارس الفكرية العلمانية. وقد لمسنا خلال الإعداد لهذا المؤتمر، وخاصة في ظل بزوغ الاستقطاب الإسلامس العلماني، تلك الإشكالية السلبية المستمرة التي كانت تواجهنا دوما وكنا أملين أن يساهم الزخم الثوري الجامع في تخطيها؛ فلقد تحفظت التيارات الفكرية الأخرى، بل حتى الرموز المستقلة، من التجاوب مع دعوات مركز الحضارة المحسوب على المرجعية الإسلامية (حتى لو كانت جهة علمية وتتبني توجهها حضارياً وسطيًا منفتحًا). فقد لاقينا مصاعب في قبول بعض الرموز المنتمية للتيارات الفكرية العلمانية المشاركة في جلسات المؤتمر والمساهمة بأفكارها ونقدها في إثراء نقاشاته، وأحيانا ما احتاج الأمر إلى وساطات وصبر حتى نُقنع البعض منهم بأهمية طرح آرائهم في ساحات الفكر المتنوع، من أجل توليد الأفكار البناءة الفعالة التي تخدم نهضة وطننا، والتي هي هم مشترك للجميع. ومع ذلك عانينا من كثرة الاعتذارات المسبقة أو في آخر لحظة

والتي يعود معظمها - وإن بشكل غير معلن - لتوجهات المركز المحسوبة على الإسلاميين. رغم أنه مركز علمي وتوجهه فكري حضاري في المقام الأول.

وأخيرًا، كان انعقاد الحلقة الأولى من "المؤتمر المصري" في يوليو 2012 صرخة حيّة عن ضرورة التفكير الاستراتيجي الحضاري التي أطلقها مركز الحضارة للدراسات السياسية؛ صرخة جاءت بعد أيام من انتخاب أول رئيس مدني منتخب انتخابًا حرًا. ولقد قدم المركز أوراق سياسات مختصرة إلى عدة جهات لوضع الدستور (التي كانت تفكر في لبنات مؤسسات توجيه الإعلام ولمكافحة الفساد ولتنظيمات المجتمع المدني لیتضمنها الدستور الجديد)؛ ولكن لاعتبارات النكسة التي تعرضت لها الثورة المصرية في مجملها وألقت بظلالها على حرية البحث العلمي وعلى آفاق عمله وعلى طموحات وحماسة باحثيه، لم يرَ النور إلا هذا المؤتمر الذي انعقد في منتصف يوليو 2012، في فترة كانت سيناريوهات المستقبل على تعددها تجتمع حول وجود فرصة عظمى لنهوض هذه الأمة، ولما تراجعت هذه الفرص توقفت كثير من دوائر الفكر والإبداع، وانشغل الجميع في إدارة صراع القوى السياسية مع المجلس العسكري، والاستقطاب الإسلامي - العلماني وأعمال الاحتجاج العنيفة ضد الرئاسة المنتخبة التي دخلت في مواجهات عنيفة خلال إعداد الدستور والاستعداد للانتخابات البرلمانية، وبالتالي لم يتسنّ لمجلس أمناء ومجلس خبراء "المؤتمر المصري للنهوض" الانعقاد بصفة منتظمة للأعداد للحلقة الثانية من ملفات، وكذلك القانوني وغيرها. فلقد علا صراع السلطة على خدمة أهداف الثورة حتى عادت الكرة بالوطن لسابق عهد التسلط والقمع وخفت نجم الثورة بعد مرور عام من فورة الأمل في إمكانية خدمة التفكير الاستراتيجي حول سبل النهوض. وعاد بندول الساعة يرتجف حول جولة جديدة من صراع السلطة النخبوية العليا على حساب طموحات وآمال الشعوب في التغيير؛ ولم يتسنّ لهياكل المؤتمر المصري للنهوض الانعقاد مرة أخرى وانفرط عقد الملتقى.

لكن إصرار هيئة المؤتمر المصري على توثيق هذا الجهد والمسعى الوطني الفريد والمهم كان دافعًا أساسيًا لإصدار أعمال هذا المؤتمر محررًا في هذا الكتاب.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعنا إلا التوجه بالشكر لكل من ساهم في عقد وتنظيم وإنجاح هذا المؤتمر الوطني من أشخاص ومؤسسات والهيئة المنظمة للمؤتمر، ونخص بالشكر كلا من: أمروة يوسف (إدارة وتنظيمًا بالإضافة لجهدا المشكور في تقييد جلسات المؤتمر واجتماعات مجلس الأمناء) وأ.عائكة عربي، وأ.أحمد زين المسئول عن الجانب الإعلامي للمؤتمر، ومجموعة أخرى من الشباب المتطوعين في تنظيم المؤتمر الذي يضيق المقام عن ذكر أسمائهم فردا فردا.